ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك

أ. خليفة الحاج

أستاذ مساعد، بجامعة مستغانم– الجزائر

Khelifa _hadj@yahoo.fr

أ. زقاي وليد

أستاذ مساعد، بجامعة وهران– الجزائر

mag_man2012@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم المتبناة من طرف السلطات الوطنية، خاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية للمستهلك، وبالمقابل مساعدة الخبازين على تحقيق مرد ودية تسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم. في المحصلة، فإن الإصلاحات لنظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، توجيه الدعم لمستحقيه، الحفاظ على مصالح كل المتدخلين مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية.

إن هذه الدراسة ترتكز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به ومن تم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم وعليه تقديم بعض التوصيات، الاقتراحات والحلول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع(خاصة التحكم في الكلفة)، التوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم وأخيرا الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

الكلمات المفتاحية: دعم، الخبز، القدرة الشرائية، القمح، استهلاك، استيراد، تصدير.

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur la difficile problématique des politiques de soutien adoptées par les autorités nationales, notamment ceux qui sont liés au soutien des grains et le pain et la manière de modifier le système de soutien qui permet économiquement de maintenir le pouvoir d'achat du consommateur, et à son tour aider les boulangers à atteindre une

rentabilité qui leur permet de poursuivre leurs activités. En fin de compte, les réformes du système de soutien doivent contribuer à la réduction des dépenses de l'Etat, un soutien orienté à ceux qui méritent, la sauvegarde des intérêts de toutes les parties prenantes, ce qui permet l'organisation du marché par des mesures d'efficacité et de crédibilité.

Cette étude est basée sur la compréhension de la branche de transformation des grains et ses acteurs, et de définir le déséquilibre identifié dans le système du soutien et donc de fournir des recommandations, des suggestions et des solutions qui visent à encourager la concurrence dans la branche (la maîtrise des coûts), des économies dans le budget de l'Etat liées au soutien, et enfin, pour maintenir le pouvoir d'achat des personnes à faible revenu.

Mots clés : Soutien, le pain, le pouvoir d'achat, le blé, la consommation, l'importation, l'exportation.

مقدمة:

شهدت معظم أسعار المواد الأولية والمنتجات النهائية مؤخرا ارتفاعا كبيرا، متأثرة من جهة بالزيادة الكبيرة في التضخم العالمي خاصة بعد أزمة الغذاء سنة 2007 والأزمة التي عرفتها الأسواق المالية سنة 2009، ومن جهة أخرى انعكس ذلك كله على اقتصاد الريع الوطني حيث سجل التضخم معدلات قياسية سنة 2012 بأكثر من 12%[1] خاصة مع الزيادة الكبيرة في المضاربة واختلال شبكات التوزيع. إن هذا الارتفاع في الأسعار صاحبه من جهة ارتفاع نسبي في الأجور، ومن جهة أخرى محاولة السلطات الحكومية التحكم في أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين(دعم سعر الخبز، تسقيف سعر الزيت والسكر،.....).

إن محاولة الإبقاء على سعر مادة الخبز قابله احتجاج كبير من لدن أصحاب المخابز بالنظر إلى أن سعر البيع المقنن[2] بـ 7,50 دج للرغيف العادي و8,50 دج للرغيف المحسن لا يغطي تكاليف الإنتاج

[1] Ahmed Bouyacoub, La spéculation a amplifié l'inflation, EL WATAN, N° du 09.04.12

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96/ 132 المؤرخ في 13 أفريل 1996 يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع

خاصة مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية وتكاليف اليد العاملة.كما أن غياب المردودية دفع بالخبازين إلى القيام بممارسات تجارية تدليسية وغير شرعية من خلال القيام برفع السعر إلى 10 دج بالإضافة إلى التلاعب بالوزن القانوني المحدد بـ 250 غ للرغيف.

أمام هذه الوضعية فإن السلطات اتخذت قرارا بمواصلة الدعم والإبقاء على سعر الخبز مع البحث عن سبل أخرى لترشيد الدعم المقدم للمخابز وضمان سبل وصوله إلى المستهلك. في هذا الصدد، فان السلطات تدعم بصفة رئيسة مادة الفرينة التي كثيرا ما تحول عن وجهتها الأصلية سواء من خلال التهريب أو توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم مما يطرح إشكالا حول نجاعة وأثر هذا الدعم في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم خاصة وأن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفرينة مقابل أن الأسعار تبقى حرة مما يشكل منافسة غير متكافئة.

إن إيجاد أفكار حول سبل دعم المخابز من أجل الحفاظ على نشاطاتها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك خاصة وأن المسألة تكتسي أهمية سياسية واجتماعية كبيرة، تدفعنا أيضا إلى التساؤل حول المهنية والنجاعة الاقتصادية والمالية للمخابز وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج وهوامش الربح.على صعيد أخر، فان سبل الدعم تقتضي التفكير في إعادة تنظيم شبكة التوزيع وإعادة النظر في عملية إنتاج الفرينة الموجهة للمخابز والتنسيق بين المتداخلين في قطاع الطحن مما يؤدي توجيه أمثل للدعم المقدم للمخابز.

من خلال ما سبق فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف يمكن مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح بالحفاظ على نشاطهم كما تحمي القدرة الشرائية للمستهلك؟

كما يمكن في ذات السياق طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- هل نظام الدعم فعال وناجع في بلوغ الأهداف الاجتماعية خاصة ما تعلق بتوجيه الدعم لمستحقيه؟
- هل يجب الإبقاء على نظام الدعم في المدى المتوسط والبعيد؟

– من هم الأطراف الفاعلة في هذا النظام وكيف يمكن بلوغ الأهداف المسطرة؟

أهداف ومنهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم خاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية والقيمة الغذائية للمستهلك. في المحصلة، فان الإصلاحات لنظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، توجيه الدعم لمستحقيه، الحفاظ على مصالح كل المتدخلين مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية. إن هذه الدراسة ترتكز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به ومن تم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم وعليه تقديم بعض التوصيات، الاقتراحات والحلول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع (خاصة التحكم في الكلف)، التوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم وأخيرا الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور: الأول يعنى بدراسة تطور إنتاج واستهلاك الحبوب، نقوم بتحليل للتحويل الأولي للقمح من طرف المطاحن والمسامد في المحور الثاني ثم ندرس كلف إنتاج الخبز والحلول المقترحة لدعم السعر والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في المحور الثالث، وأخيرا نتطرق إلى إشكالية الدعم وآثارها.

I. فرع تحويل الحبوب:

حسب مدونة النشاطات الاقتصادية فان فرع تحويل الحبوب يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسيين هما:[3] التحويل الأولي يتعلق برحي وطحن الحبوب (القمح اللين والصلب، الذرى، الشعير،....) لاستخراج منتجات وسيطية لإنتاج منتجات أخرى (الفرينة، السميد، أغذية الحيوانات،...). أما التحويل الثانوي فيتعلق بتحويل الفرينة والسميد إلى منتجات ذات الاستهلاك الواسع كالخبز، البسكويت والكسكس،

[3] Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de l'Industrie et Développement des PME, Janvier- Mars 2007, p49.

العجائن الغذائية والحلويات المختلفة. مرت السياسات في هذا الفرع بثلاثة مراحل[4]: عرفت المرحلة الأولى تدخل الدولة من أجل عصرنة وتطوير الإنتاج ومراقبة الفرع من أجل ضمان الأمن الغذائي ثم انتقلت إلى اقتصاد التوزيع من خلال فصل أسواق الإنتاج عن أسواق الاستهلاك عن طريق الدعم ونظام التعويضات فيما شهدت الرحلة الثالثة ما يمكن تسميته بالليبرالية الحمائية والتي عرفت بالتردد في مجال إصلاح وإعادة هيكلة وتنظيم الفرع خاصة بعد تأخر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى 1995 وعدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. يمكن إبراز ثلاثة فاعلين رئيسين في فرع تحويل الحبوب موضوع الدراسة: مستوردو وموزعو الحبوب، المطاحن والمخابز.

1. تطور إنتاج وأسعار القمح:

1.1 على المستوى العالمي:

شهد إنتاج القمح تطورا معتبرا تزامنا مع الزيادة الديموغرافية في العالم، حيث وصل مستوى الإنتاج العالمي خلال موسم الحصاد 2010-2011 حوالي 5,691 مليون طن ما يعادل ثلاث مرات إنتاج سنة 1960-1961. إن هذه الزيادة تعود بالأساس إلى زيادة مردودية الهكتار(8,2 زيادة مقارنة بالخمسين سنة الماضية) وليس إلى زيادة المساحات المزروعة. يستحوذ 5 منتجين[5] على 66% من الإنتاج العالمي وهي: الاتحاد الأوروبي (21%)، الصين (18%)، الهند (12%)، الولايات المتحدة الأمريكية (9%) والاتحاد الروسي (6%) الذي عرف إنتاجه من القمح تراجعا كبيرا (المنتج الأول عالميا قبل 50 سنة).

وهناك ترابط كبير وعلاقة عكسية بين تطور الأسعار والصلة بين الاستهلاك – المخزون،[6] فارتفاع الأسعار مقترن بانخفاض الصلة بين الاستهلاك – المخزون والعكس صحيح حيث نلاحظ أن وضعية

[4] Belghazi S., Jouve A.-M., Kheffache Y, La filière des céréales dans les pays du Maghreb : cons tante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes, Sér. B / n°14, 1995 - Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000

[5] USDA, OCDE بنك المعلومات

[6] Terrones Gavira et PH. Burny, le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années, Février 2012, p 09.

الاستهلاك – المخزون وصلت إلى مستوى قياسي قارب 200 مليون طن أدى إلى انخفاض الأسعار إلى 100 دولار للطن في حين ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية سنة 2007 وصلت الى أكثر من 280 دولار للطن بسبب انخفاض وضعية الاستهلاك – المخزون إلى 150 مليون طن.

2.1 على المستوى الوطني:

يعتمد نظام التغذية في الجزائر على الاستهلاك الكبير للحبوب ومشتقاتها ففي حين توصي المنظمة العالمية للصحة باستهلاك 300غ من الحبوب للفرد يوميا فان استهلاك الجزائري يبلغ 780 غ، الشيء الذي يوضح التوجه الحكومي نحو دعم هذه المنتجات ذات الاستهلاك الواسع[7].إن إشكالية الدعم دفعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها ترشيد طرق وأنماط دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب[8] الشيء الذي يفضي إلى تنظيم السوق، تشجيع الإنتاج(زيادة الأراضي المستصلحة خاصة في الهضاب والجنوب، الرفع من مردودية الهكتار،...)و تخفيض فاتورة الاستيراد.[9]

من خلال الجدول أدناه، فان فاتورة استيراد القمح الصلب واللين عرفت انخفاضا من 2,85 مليار دولار سنة 2011 إلى 2,11 مليار دولار سنة 2012 بسبب الانخفاض في الكميات المستوردة من 7,45 مليون طن إلى 6,29 طن بانخفاض قدره 15,5%، الشيء الذي يمكن تفسيره بالزيادة المعتبرة في الإنتاج الوطني من الحبوب(5،12 مليون طن مقابل 4،25 مليون طن سنة 2011) والمخزونات الكبيرة المتبقية من مستوردات سنة 2011. بالنسبة للقمح اللين فان فاتورة الاستيراد قدرت في سنة 2012 ب 1,45 مليار دولار ل 4,71 مليون طن أي 307,85 دولار للطن، في أن فاتورة القمح الصلب بلغت 655 مليون دولار ل 1،5 مليون طن أي 436,66 دولار للطن. كما

[7] بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة 2012 حوالي 19,19 % من إجمالي الواردات المقدر ب 46,801 مليار دولار.

[8] فاتورة استيراد المواد الغذائية لسنة 2012 وصلت إلى 9 مليارات دولار حيث 50% موجه لاستيراد الحبوب وحليب البودرة

[9] حسب منتدى رؤساء المؤسسات فأن هناك 22 مقترح لرفع تغطية الحاجات الوطنية من الحبوب المقدرة بـ 9 ملايين طن، من 45% حاليا إلى 80% في مدى 10 سنوات.

يمكن أن نلاحظ أن سعر الشراء المتوسط أكبر بنسبة 31% للقمح الصلب وأقل بنسبة 6% للقمح اللين من متوسط السعر في البورصات العالمية.

الجدول رقم 01 : تطور استيراد القمح الصلب واللين على مستوى ميناء وهران

تطور استيراد القمح اللين	الكمية	قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة	قيمة الفاتورة بالدينار	متوسط سعر الطن بالدينار	متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة
2011	657590,25	230833590,6	16201521012	24637,71	351,03
2012	541495,398	183086787,6	12299432979	22713,82	338,11
السداسي الأول 2013	216023,14	78382723,43	6138974962	28418,13	362,8441075
تطور استيراد القمح الصلب	**الكمية**	**قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة**	**قيمة الفاتورة بالدينار**	**متوسط سعر الطن بالدينار**	**متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة**
2011	54901,64	26361699,72	1958258149,74	35668,48	480,16
2012	42572,96	20038480,77	1478413122,34	34726,57	470,69
السداسي الأول 2013	26615,63	8046,00	882590434,35	33160,61	422,00

المصدر: بنك المعلومات لميناء وهران

2. سلوك المستهلك: يستهلك الفرد الجزائري حوالي 247 كغ من الحبوب و147 لتر من الحليب في السنة مقابل استهلاك 140 كغ من الحبوب وأقل من 100 لتر في الدول الجارة (تونس، المغرب،...). يمثل استهلاك الحبوب[10] حوالي 57% من مجموع القيمة الغذائية للفرد في حين يمثل استيراد الحبوب 64% من مجموع الاستهلاك . كما أن نفقات[11] الحبوب تمثل 25% من مجموع النفقات الغذائية للمستهلك الجزائري التي تبلغ 168 مليار دينار جزائري حيث تمثل 7,29% في الريف و21,9% في المناطق الحضرية.

[10] Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de la Nutrition, FAO, 2005, p20.

[11] إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2008

الجدول رقم 02 :هيكل نفقات استهلاك منتجات الحبوب في الجزائر لسنة 2008 الوحدة: مليون دج

المنتج	المناطق الحضرية	%	الريف	%	المجموع	%
الخبز	35620	36,27	14534	20,90	50154	29,90
الفرينة	9147	9,32	9787	14,08	18934	11,29
السميد	32540	33,14	30593	44,00	63133	37,64
أخرى	20889	21,27	14613	21,02	35502	21,17
المجموع	**98196**	**100**	**69527**	**100**	**167723**	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات

إن تأثير رفع السعر على القدرة الشرائية والطلب يمكن قياسه من خلال دراسة سلوك المستهلك حيث أن استهلاك مادة الخبز مرتبط أساسا بتدهور القدرة الشرائية التي دفعت المستهلك إلى العودة إلى نظام غذائي مبني أساسا على الحبوب(ما يفسر الزيادة الكبيرة في أمراض القولون).إن سعر الحبوب ادن يعتبر أهم محددات مستوى المداخيل والاستهلاك الوطني حيث أن الدراسة[12] الخاصة بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على محدودي الدخل قد بينت أن تسعة أشخاص من أصل عشرة قد يقومون بشراء مواد أقل نوعية من أجل خفض النفقات(93% ممن يتراوح أجرهم ما بين 10000 دج و15000دج)،وأن 50% يرون وجوب تخفيض عدد الوجبات اليومية (63% ممن لا يتجاوز أجرهم 10000 دج)، وأخيرا يرى 55% أن عليهم تغيير مكان تموينهم بالمواد الغذائية(مثلا شراء الخبز مباشرة من المخابز بدلا من البقالة). توضح الدراسة أن الأسر محدودة الدخل هي الأثر تضررا من ارتفاع الأسعار حيث تتعامل مع هذا الارتفاع حسب ميكانيزمات السوق والميكانيزمات الاجتماعية.

[12] Omar Bouazouni, Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, Octobre 2008. p49-75.

الجدول رقم 03 : توزيع الكميات المستهلكة أسبوعيا من السميد والخبز حسب النشاط والجنس.

التعيين	النشاط		الجنس		المجموع
	العامل	العاطل	ذكر	أنثى	
الكمية المستهلكة أسبوعيا من السميد (كغ)	25	12	24	6	23
الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز(وحدة)	40	57	40	72	44

Source : enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens.

3. استيراد وتوزيع القمح من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب

بالنظر إلى التقلبات التي شهدها سوق الحبوب العالمي وعدم مقدرة القطاع الخاص على الاستيراد فأن الديوان الوطني[13] المهني للحبوب يقوم باحتكار الاستيراد عن طريق القيام بنقل، تخزين وتوزيع الحبوب والبذور على المستوى الوطني. يتم تخزين الحبوب من خلال الاستيراد أو جمعه من الإنتاج المحلي مع تخصيص مخزون استراتيجي لضمان التموين العادي والمستقر للسوق.

الشكل رقم 01: مسار توزيع القمح في الجزائر

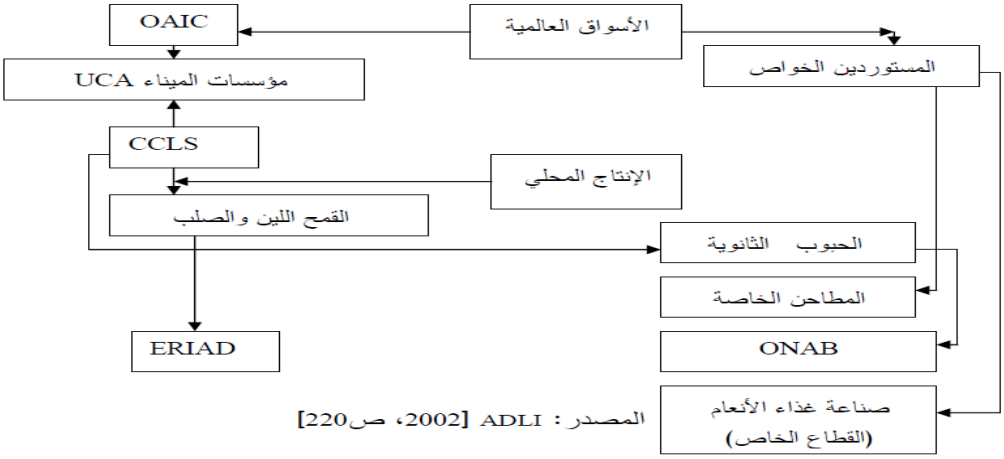

المصدر : ADLI [2002، ص220]

[13] إن هذا الديوان يتحكم في 80% من سوق الحبوب في الجزائر خاصة القمح اللين الموجه لإنتاج مادة الفرينة المدعم.

II. المسامد والمطاحن:

1. على المستوى الوطني:

إن دور المطاحن والمسامد دور محوري في سلسلة فرع تحويل الحبوب حيث أن نجاعتها وفعاليتها الاقتصادية له دور وأثره الكبير على مستوى ونوعية التغذية للمستهلك.تقوم المطاحن بإنتاج نوعين من الفرينة من القمح اللين، النوع الأول يخص فرينة العجن بمعدل استخلاص يقدر ما بين 72% و75% الموجه لإنتاج الخبز بنوعيه (العادي والمحسن) والنوع الثاني يخص الفرينة ذات النوعية الرفيعة بمعدل استخلاص يقدر ب 68% لإنتاج العجائن والحلويات ذات النوعية الممتازة. يمتاز قطاع المطاحن بطاقات إنتاجية وتخزينية كبيرة جدا حيث ساعدت الاستثمارات المعتبرة بعد سنة 2000 في هذا القطاع في تلبية الحاجات المتزايدة بفعل النمو الديموغرافي وزيادة الطلب. وصل عدد المطاحن والمسامد سنة 2005 إلى 430 مؤسسة موزعة كالآتي:

الجدول رقم 04: الطاقات الإنتاجية للمطاحن والمسامد في الجزائر

	القطاع العام		القطاع الخاص	
	العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/يوم	العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/يوم
المطاحن		6953	220	18646
المسامد		7600	131	11043
المجموع	81	14553	351	29689

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المطاحن أكبر من عدد المسامد نظرا إلى أن استهلاك الدقيق (إنتاج الخبز خاصة) أكبر من استهلاك السميد، الشيء الذي دفع السلطات مؤخرا إلى البداية في إعداد دراسة خاصة بتعويض الفرينة بالسميد في إنتاج الخبز. كما أن هناك تفوق واضح للقطاع الخاص على القطاع العام[14](مؤسسات الرياض) الذي فقد الكثير من قدراته الإنتاجية والمتراجع أمام شدة المنافسة

[14] عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان 2007، جامعة باتنة، ص 228.

خاصة ما تعلق بجودة النوعية. تجدر الإشارة إلى أن المطاحن معروفة بالنوعية الرفيعة لإنتاجها خاصة مع تطوير وسائل وأدوات الإنتاج [15]حيث أن هذه النوعية مرتبطة ببياض الفرينة أو صفار السميد(مادة gluten، نوعية القمح المحلي والمستورد)، الخفة ومدى مساعدة في إنتاج الخبز والحلويات(العجن وتشكيل العجينة).

رغم سياسة تحرير الأسعار في سنة 1995 بعد برنامج الإصلاح الهيكلي، إلا أن الأهمية الإستراتيجية لهذه المواد الواسعة الاستهلاك دفع السلطات إلى إقرار المرسوم التنفيذي رقم 96/ 132 المؤرخ في 13 أفريل 1996 المتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع، كما أن الارتفاع الكبير في أسعار القمح في السوق العالمية سنة 2007 إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07/ 402 المؤرخ في 25 ديسمبر 2007 يتضمن تحديد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج و مختلف مراحل التوزيع.

بالنظر إلى القيود المفروضة على الأسعار والقدرات الإنتاجية (تحديد الحصص)، فان المنافسة[16] بين المطاحن(الفرينة والسميد) تقوم أساسا على نوعية التوزيع والتسليم(حسن الاستقبال، تسليم المنتجات دون انتظار، التسليم في الموعد لدى الزبائن،...) التخفيضات وآجال التسديد. إن هذه المنافسة تزداد يوما بعد يوم من خلال تأثير صورة وعلامة المنتج وعوامل نوعية المنتج (معدل الاستخلاص، نوعية التجهيزات المستعملة، نوعية المواد الأولية، نوعية التعبئة والملصقات).

2. الطاقات الإنتاجية الجهوية والمنافسة : تحوي الجهة الوهرانية (مستغانم، وهران ، سيدي بلعباس، عين تموشنت، تلمسان) حوالي 67 مطحنة ومسمدة حيث تصل الطاقة الإنتاجية لجهة وهران حوالي 455 طن من السميد و 11627 طن من الفرينة. تمثل الطاقة الإنتاجية لولاية وهران ل 40 مطحنة

[15] 88% من وسائل الإنتاج في حالة جيدة و12 % في حالة مقبولة بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة التي تسهم في عصرنة وسائل الإنتاج.

[16] Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du ministère de l'industrie et développement des PME, Janvier- Mars 2007, p55.

ومسمدة حوالي 2179 طن من السميد و 11627 طن من الفرينة أي بنسبة 40,66% و34,64 % على التوالي.

الجدول رقم 05: تطور تموينات القمح اللين وانتاج الفرينة للجهة الغربية للمطاحن

عدد المطاحن والمسامد	القمح اللين	القمح الصلب	
40	4 028	185	**الطاقات الانتاجية لولاية وهران**
6	3675	0	عين تموشنت
4	1000	110	مستغانم
7	745	0	سيدي بلعباس
10	2179	160	تلمسان
67	11 627	455	**الطاقات الانتاجية لجهة وهران**
59,70	34,64	40,66	**نسبة ولاية وهران**

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة –وهران–

بعد الارتفاع الذي عرفته الحصص التموينية من القمح اللين وزيادة الطلب سنة 2011 ، عرف إنتاج الفرينة ارتفاعا بنسبة43,1% بالنسبة لولاية وهران و 28.29 % بالنسبة للجهة الوهرانية حيث تمثل ولاية وهران ما بين 51 و57% من إنتاج الجهة، أما معدل الاستخلاص فعرف انخفاضا إلى 71% في الجهة و77% لولاية وهران. نفس الشيء يمكن قوله بالنسبة لتموين المخابز من المطاحن حيث أن نسبة التموين تتراوح ما بين 38% و72% بينما قد لا تتجاوز 4% على أرض الواقع.

كما أن مطحنتي هبور والظهرة(علامتي الأميرة وسفينة) تعتبر أهم مطحنتين في الجهة الوهرانية حيث تبلغ نسبة إنتاجهما من الفرينة حوالي 24,92% بينما يمثل إنتاج شركة هبور حوالي 26,72% من إنتاج ولاية وهران. إن توفر هاتين الشركتين على وسائل وحصص تموين كبيرة ساهم بشكل كبير على أن يكونا قياديين في السوق.

3. مؤسسة هبور لإنتاج السميد والفرينة (مسمدة ومطحنة):

1. 3 التعريف بشركة هبور:

تأسست الشركة ذات المسؤولية المحدودة هبور لإنتاج السميد والفرينة سنة 2000 المتواجدة على مستوى الطريق الوطني رقم 20 منطقة النشاطات وادي تليلات وهران ذات رأسمال يقدر بـ 1000000000 دج لتبدأ نشاطها الفعلي سنة 2003 بعد استكمال عملية بناء مركب إنتاج السميد والفرينة. تبلغ المساحة الكلية لمطحنة هبور حوالي 43000 م^2 منها حوالي 10000 م^2 مغطاة.

الجدول رقم 06: إنتاج السميد و الفرينة لشركة هبور

السعر **2013**(الوحدة: دج)	نوع التعبئة	نوع المنتج
فرينة العجن و فرينة العجن عالية الجودة étuvé في تعبئة 25 كغ، 10 كغ و1 كغ.		
1990	50 كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة والمخابز
2100	25 كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة
2200	10 كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة
2500	25 كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة étuvé
2400	10 كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة étuvé
2700	1 كغ	فرينة القمح اللين
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة 25كغ		
3700	25 كغ	سميد من النوع الغليظ
3450	25 كغ	سميد من النوع المتوسط
3140	25 كغ	سميد من النوع الرقيق
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة 10كغ		
3800	10 كغ	سميد من النوع الغليظ
3550	10 كغ	سميد من النوع المتوسط
3240	10 كغ	سميد من النوع الرقيق
البقايا من النخالة		
1200	القنطار	النخالة

المصدر: وثائق المؤسسة

انطلاقا من طبيعة صناعة الحبوب المتميزة بالارتباط أكثر باقتصاديات الحجم، فان المؤسسة استثمرت في الطاقة الإنتاجية التي تعتبر الأولى على مستوى ولاية وهران في إنتاج الفرينة حيث تملك حصة من السوق تتراوح ما بين 23% و26% والوحيدة في إنتاج السميد إذ تصل طاقة المصنع إلى: – المطحنة: 1000 طن يوميا من الفرينة، المسمدة: 100 طن يوميا من السميد، إمكانات التخزين: 2500 طن من القمح و1500 طن من المنتج النهائي. في حين يبلغ الإنتاج حاليا حوالي 600 طن يوميا من الفرينة و60 طن يوميا من السميد أي 60% من الطاقة الإنتاجية علما أن معدل الإنتاج قابل للتوسيع مع زيادة حصص المخصصة من طرف الديوان الوطني للحبوب موازاة مع زيادة الطلب.

2.3 تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة 2008 إلى ماي 2013.

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن التموينات من القمح الصلب واللين شهدت تذبذبا حيث انتقلت من 405 قنطار يوميا سنة 2008 إلى 354 قنطار فقط سنة 2010 قبل أن تعاود ارتفاعها في سنة 2011 لتصل إلى 497 قنطار بفضل زيادة الطلب ورفع حصص التموينات من 50% **إلى** 60% **سنة** 2011. هذه الزيادة في الحصص التموينية صاحبه ارتفاع محسوس في الإنتاج والمبيعات حيث ارتفاعا على التوالي من 100404,585 قنطار و1006918,8 سنة 2009 إلى 125355,26 طن و1250743,7طن سنة 2011. كما سجل رقم الأعمال انخفاضا إلى 2388746145 دج سنة 2009 قبل يعاود الارتفاع إلى 29884170800 سنة 2011.

كما نلاحظ أن سعر تكلفة الفرينة بقي ثابتا في حدود 1870 دج للقنطار بينما عرف متوسط سعر البيع وبالتالي متوسط هامش الربح تذبذبا حيث سجل خلال السداسي الأول من سنة 2013 حوالي 2077،84 دج/قنطار بينما عرف متوسط سعر البيع سنة 2008 حوالي 2484,016861 دج/قنطار. إن هذا التذبذب يؤشر على أن رقم أعمال هذه الشركة يرتكز على بيع منتجات الفرينة ذات الجودة العالية الغير معنية بنظام تحديد الأسعار(متوسط سعر البيع أكبر من سعر بيع فرينة العجن المقدر ب 1990 دج للقنطار). وليس أدل على ذلك نسبة النخالة المنتجة التي تؤشر على وجود إنتاج فرينة من النوعية الرفيعة.

الجدول رقم 07: تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة 2008 إلى ماي 2013

	2008	2009	2010	2011	2012	ماي 2013
القمح اللين	145897,54	129232,46	127681,36	178941,05	141908,28	62098,04
القمح الصلب	16054,14	9781,8	5671,66	13349,27	13717,06	5252,8
تطور إنتاج الفرينة ، السميد والنخالة من سنة 2008 إلى 2013						
الفرينة	117870,718	100404,585	105876,425	125355,26	120587,78	49318,205
السميد	12374,155	6775,935	4223,74	8878,94	9469,59	3074,275
النخالة	37511,597	30584,14	33172,6	39205,13	38728,26	16156,96
تطور مبيعات الفرينة والسميد من سنة 2008 إلى 2013						
الفرينة	1189726,3	1006918,8	1057331,6	1250743,7	1205032,5	496452,75
السميد	122363,25	68597,85	41799,2	89336,45	93523,95	30848,95
تطور رقم الأعمال من مبيعات الفرينة ، السميد والنخالة من سنة 2008 إلى 2013						
الفرينة	2955300189	2388746145	2425910679	2988417080	2913431994	1031552425
السميد	406680054	227814545	137996191	296105530	311557117	102605240
النخالة	363760113,3	298001179,9	321888271,1	378959129,4	376819814,7	155990091,2
متوسط تكلفة إنتاج الفرينة قنطار	1869,82020	1870,46190	1870,462	1869,92483	1870,46192	1870,4618
متوسط سعر البيع الفرينة قنطار	2484,01686	2372,33245	2294,37073	2389,31211	2417,72067	2077,8461
هامش الربح	614,196660	501,870543	423,908733	519,387285	547,258756	207,38431

المصدر: وثائق المؤسسة.

3.3 مؤشرات النجاعة ومفاتيح النجاح:

إن القوة التنافسية والمكانة السوقية التي تحتله هذه الشركة لم تأتي من فراغ بل كانت نتاجا من عوامل النجاح التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاعتماد مالك الشركة على أحدث وأجود أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب من نوع **BULHER** (سويسرا) والتي كلفت أكثر من 850 مليون دينار(حصولها على ضمان مدى الحياة) بالإضافة إلى الصيانة المستمرة لتفادي انقطاع الإنتاج.
- **الطاقات الإنتاجية المعتبرة** التي تمكن من تلبية حاجات الزبائن بالكمية والسرعة الفائقة وبالتالي الاعتماد على اقتصاديات الحجم في التحكم في التكاليف. يضاف إلى هذه القدرات الإنتاجية أيضا القدرات التخزينية المعتبرة التي تمكن من توفير مخزونات أمان لتفادي أي انقطاع في التموين.
- **التركيز على المهنة القاعدية:** يتمثل النشاط الأساسي لهذه الشركة في إنتاج السميد والفرينة لدى تحرص الشركة على التركيز على التلبية والاستماع لحاجات المستهلك من خلال تمتين الترابط العمودي الموجود بين كافة مصالح الشركة والأفقي ما بين التموين بالمواد الأولية وأكياس التعبئة وما بين الحصول على المنتج النهائي.
- **النوعية الجيدة:** بالإضافة إلى حصول الشركة على شهادة ايزو 9001 فان هذه الشركة تحرص على تموين السوق بمنتجات ذات نوعية جيدة خاصة بالنسبة للفرينة حيث تعتبر علامة الأميرة من أهم وأشهر منتجات الفرينة على مستوى الوطن.
- **السياسة التسويقية:** تعتمد الشركة بالأساس على التواجد المباشر لدى المستهلك النهائي من خلال وضع تشكيلة من المنتجات ذات الجودة العالية بالإضافة إلى سياسة الاتصال مع الزبائن المرتكزة على قواعد صلبة أساسها المصداقية، الشفافية والثقة.

4. إشكالية تسيير المطاحن

إن إشكالية تسيير المطاحن الجزائرية ترتكز على كيفية تعظيم معدل الاستخلاص حسب الإنتاج من الفرينة العادية أو ذات الجودة الرفيعة والتي تلبي حاجات وأذواق الزبائن وفق حصص التموين، الطلب

والسعر في السوق. إن إشكالية الدعم هي الأخرى تنبع من هذا المنطلق، ففهم عمل وإستراتيجية المطاحن تقود إلى إصلاح نظام الدعم والقوانين المنظمة لفرع تحويل الحبوب. إن جملة من العوامل التقنية والمالية تقود لتحديد الخيارات الإستراتيجية للمطاحن:[17]

- إن معدل الاستخلاص للفرينة العادية يتراوح ما بين 72% و75% بينما قد يصل إلى 80% إذا تم احترام معيار نسبة الأملاح وتوفر القمح المناسب. إن رفع معدل الاستخلاص إلى 80% يؤدي تفوير حوالي 7% من القمح اللين وحوالي 165 دج/قنطار في إنتاج الفرينة.
- إن معدل الاستخلاص للفرينة ذات الجودة العالية لا يجب أن تنزل عن مستوى **70%.** إن احترام هذا المعدل مشروط أيضا بالخصائص التقنية للقمح ومدى تحكم أصحاب المطاحن في تقنيات الرحي والطحن.
- في ضل غياب الإحصاءات حول نسبة الفرينة العادية وذات الجودة العالية فان هوامش الربح للفرينة العادية تبقى ضعيفة. إن لجوء المطاحن لخفض معدل الاستخلاص هو نوع من التلاعب بنظام الدعم علما أنه مع انخفاض مبيعات الفرينة والسميد وارتفاع سعر النخالة (2400 دج للقنطار أكثر من سعر الفرينة نفسه) فان المطاحن أصبحت تبيع بيعا مشروطا الفرينة بالنخالة لتصريف منتجاتها.

إن الطاقات الإنتاجية الحالية خاصة مع التراجع الكبير للطلب، تعد أكبر من الحاجات مما يدعونا إلى الاستغلال الأمثل والجيد لهذه الطاقات عن طريق:[18] التحكم في السعر والتكاليف، تسيير أمثل للمطاحن والتوجه التدريجي لتحرير الأسعار لمختلف المنتجات من خلال القيام بدراسات قطاعية معمقة من أجل ، التحكم في الطاقات الإنتاجية والاستثمارات(بناء وحدات إنتاجية جديدة) بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية، التحسين المتواصل لنوعية المنتجات وأخيرا دعم وتشجيع الشراكة، دمج المؤسسات والتصدير من أجل الرفع من نجاعة وتنافسية المؤسسات.

[17] CLAUDE Falgon, La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet De La Réforme de La Commercialisation Des Céréales, Royaume Du Maroc USAID/Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire, Juin 1993, p59.

[18] Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010, p22.

III. المخابز:

1. التحويل الثانوي من قبل المخابز:

إن المخابز فتقوم بإنتاج الخبز والحلويات من خلال استعمال المواد الأولية المختارة، طريقة تحضير العجن ،تخمرها، تشكيلها وطهيها قبل بيعها المباشر للمستهلك النهائي، حيث يمكن أن نميز نوعيين منها:

- **المخابز الصناعية**: الصناعة الصناعية للخبز (بكميات كبيرة وبآلات وتجهيزات صناعية كالأفران الدورانية) بكافة الأشكال والأنواع (خبز عادي، محسن، خال من الملح، طويل الحفظ، البسكويت،..) وكل أنواع بسكويت المخابز. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على السجل التجاري والتراخيص المطلوبة لممارسة النشاط كأي تاجر.
- **المخابز التقليدية**:. تشمل مهنة الخباز التقليدي:[19] صناعة وبيع بالتجزئة كل أصناف الخبز ومواد الخبازة الراقية (الهلاليات، البريوش، الخبز الصغير المحشي، الحلويات الجافة البسكويت ...الخ)، بالإضافة إلى صناعة وبيع بالتجزئة، مواد غنية بالحبوب. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على بطاقة الحرفي المهنية من غرفة الصناعات التقليدية لممارسة النشاط. هذه المخابز تنتج نوعين من الخبز المدعم: رغيف الخبز العادي المباع بسعر 7,5 دج ورغيف الخبز المحسن المباع بسعر 8,5 دج وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 132/96، بالإضافة إلى إنتاج أنواع أخرى من رغيف الخبز الخاص الغير معنية بنظام تحديد السعر.[20]

2. إشكالية دعم الخبز:

ما بين مطرقة الخبازين وسندان القدرة الشرائية للمستهلك، لجأت السلطات الحكومية من خلال وزارة التجارة إلى فتح باب الحوار مع الخبازين من خلال تقديم مقترحات حول سبل دعم إنتاج الخبز في محاولة للإبقاء على السعر الحالي، حيث شكلت لجنة وزارية مشتركة لدراسة سعر تكلفة إنتاج الخبز. أمام

[19] قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف : رمز النشاط 004-12-02

[20] القرار الوزاري المؤرخ في 21 مايو 1991 المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.

هذه الوضعية، يبرز إشكالان رئيسيان، الأول يتعلق بتطور التكاليف أما الثاني فيتعلق بماهية وطرق الدعم المتبعة:

- **تطور تكاليف إنتاج الخبز:** في الوقت الذي عرف سعر الخبز استقرارا، فان أسعار مواد إنتاج الخبز عرفت التهابا منذ تطبيق المرسوم التنفيذي 132/96 المؤرخ في 13 أفريل 1996 يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع

هذا الارتفاع في التكاليف دفع الكثير من الخبازين إلى توقيف نشاطهم أو ممارسة نشاطات مكملة كبيع الحلويات أو أنواع خبز خاصة حيث يصل سعر تكلفة الخبز حسب بعضهم إلى 15 دج باحتساب كل التكاليف. هذا الارتفاع دفع الخبازين أيضا إلى المطالبة بدعم جميع مدخلات الإنتاج التي شهدت أسعارها ارتفاعا.

الجدول رقم 08: تطور سعر تكلفة مدخلات إنتاج الخبز ما بين سنة 1996 و2013

التعيين	السعر في سنة 1996	السعر في سنة 2013	الفارق
الفرينة	2000	2000	0
الخميرة	120 دج	280 دج	251,11 دج/كغ
محسن الخبز	/	270 دج	270 دج/كغ
الزيت	125 دج/لتر	565 دج/لتر	440 دج/لتر
السكر	40 دج/كغ	80 دج/كغ	40 دج/كغ
الأجر القاعدي العمال	4000 دج شهريا	18000 دج شهريا	14.000 دج شهريا
الضمان الاجتماعي	6.300 دج شهريا لكل عامل	12600 دج شهريا لكل عامل	5.040 دج شهريا لكل عامل
المازوت	7,5 دج/لتر	75,13 دج/لتر	25,6 دج/لتر

المصدر: كشوف الأسعار والأجور

هذا الارتفاع في التكاليف دفع الكثير من الخبازين إلى توقيف نشاطهم أو ممارسة نشاطات مكملة كبيع الحلويات أو أنواع خبز خاصة حيث يصل سعر تكلفة الخبز حسب بعضهم إلى 15 دج

باحتساب كل التكاليف. هذا الارتفاع دفع الخبازين أيضا إلى المطالبة بدعم جميع مدخلات الإنتاج التي شهدت أسعارها ارتفاعا.

- **دعم سعر الفرينة:** تدعم الدولة بصفة رئيسة مادة الفرينة التي كثيرا ما تحول عن وجهتها الأصلية سواء من خلال التهريب أو توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم،[21] مما يطرح إشكالا حول نجاعة وأثر هذا الدعم في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم خاصة وأن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفرينة مقابل أن الأسعار تبقى حرة مما يشكل منافسة غير متكافئة. على صعيد أخر، فإن سعر الفرينة الموجه للمخابز هو نفسه الموجه للصناعات الغذائية الأخرى (البسكويت،....) مما يسهم أكثر في تحويل الدعم عن وجهته الأصلية.

3. دراسة كلفة إنتاج رغيف الخبز:

في إطار عملية دراسة كلفة إنتاج الخبز، فإن منهجيتنا تعتمد على مجموعة من التجارب التي قامت بها مصالح التجارة عبر مجموعة من المخابز عبر أرجاء الوطن نذكر منها: تجارب المديرية الجهوية للتجارة بوهران، تجارب اللجنة الوزارية المشتركة(وهران، بشار وقسنطينة) ودراسة النقابة الوطنية للخبازين. ونظرا للاختلاف الموجود في هيكل التكاليف فإننا قمنا بوضع هيكل تكاليف موحد للتمكن من المقارنة بين التجارب المختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه.

من خلال هذه دراسات التي تخص احتساب تكاليف إنتاج رغيف الخبز، نلاحظ أن التكاليف المباشرة (المتغيرة) متقاربة لأنها مرتبطة بسعر السوق وكمية المواد المستعملة، في حين يجب التنويه إلى أن الاختلاف الموجود بين دراسات سعر التكلفة يرجع إلى سببين رئيسيين:

- اختلاف حجم الإنتاج؛
- تقييم الأعباء الغير مباشرة والثابتة.

[21] حسب وزير التجارة فإن 50 % من الفرينة المدعمة غير موجهة لإنتاج الخبز

الجدول رقم 09: تجارب دراسات إنتاج رغيف الخبز

المواد المستعملة في التحضير	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النقابة	معدل المديرية الجهوية	المعدل العام	%
مادة الفرينة	2000	2000	2000	2000	2000	2000,00	45,45
الخميرة	450	280	300	360	382,51	354,50	8,06
محسن الخبز	81	67,5	120	81	81	86,10	1,96
الماء	3,5	3,31	22,43	20	16,13	13,07	0,30
السكر	40	40	40	40	40	40,00	0,91
الملح	36	30	30	36	32,44	32,89	0,75
الزيت	224	224	224	224	224	224,00	5,09
زيت التشحيم	140	125	125	100	100	118,00	2,68
مجموع تكاليف المواد المستعملة 1	2974,5	2769,81	2861,4	2861	2876,09	2868,57	65,19
الكهرباء	85,25	50,15	206,88	300	113,98	151,25	3,44
مجموع تكاليف اليد العاملة المباشرة	520	500	450	400	495,6953125	473,14	10,75
مجموع التكاليف المباشرة	3579,75	3319,96	3518,3	3561	3485,76	3492,96	79,38
مجموع التكاليف الغير المباشرة	809,1045337	780	750	1723,32	475,1	907,50	20,62
المجموع الكلي للتكاليف	4388,85	4099,96	4268,3	5284,32	3960,85634	4400,46	100,00
عدد الأرغفة المنتجة من العجينة 100كغ	462	480	480	480	479,375	476,28	
سعر تكلفة الرغيف الواحد	9,50	8,54	8,89	11,01	8,26	9,24	

الجدول رقم 10: أثر زيادة سعر الفرينة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز

سعر الفرينة	2200	2500	2800	3000	3200	3500	3800	4000
سعر تكلفة الخبز (دج)	9,66	10,29	10,92	11,34	11,76	12,39	13,02	13,44
قيمة الزيادة (دج)	0,42	1,05	1,68	2,10	2,52	3,15	3,78	4,20

من جهة أخرى وبالنظر إلى أن تقييم أعباء اليد العاملة غير حقيقية بالنظر إلى تهرب أغلب الخبازين من التصريح الصحيح بعدد العمال والأجور المدفوعة (تصل إلى 30000 دج عوض 18000 دج في الدراسات التي قمنا بها) فان ارتأينا أن ندرس أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز. إن الزيادة في أجور العمال ب 50% يؤدي الى زيادة ب 0.87 دج في السعر الوحدوي للخبز كما يبين الجدول أدناه:

الجدول رقم 11: أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز

	18000 دج /شهر	زيادة 10 %	زيادة 20 %	زيادة 30 %	زيادة 40 %	زيادة 50 %
مجموع تكاليف اليد العاملة	907,70	998,47	1089,24	1180,01	1270,78	1361,55
المجموع الكلي	**4400,46**	**4491,23**	**4582,00**	**4672,77**	**4763,54**	**4854,31**
الزيادة في تكلفة الخبز الوحدوي	0,00	0,12	0,31	0,49	0,68	0,87

الحلول المقترحة لدعم الخبازين:

كما أن جميع الدراسات تثبت أن سعر تكلفة الرغيف الواحد أكبر من سعر البيع المقنن والمحدد ب 8،5 دج للرغيف، لذا فان الحلول المقترحة لدعم الخبازين يمكن تلخيصها فيما يلي:

إنقاص وزن الرغيف: إن هذه الفرضية تفترض أن يتم تغيير الوزن القانوني للرغيف المدعم من 250 غ إلى 200 غ(وزن رغيف الخبز في المغرب 200 غ)، الشيء الذي يمكن أن يرفع عدد الأرغفة في العجينة الواحدة إلى 576 رغيفا(بالمضاعف 2،1) وبالتالي تنخفض التكلفة الوحدوية للرغيف كما يلي:

الجدول رقم 12 : أثر إنقاص وزن الرغيف على سعر التكلفة

الكلف	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النفابة	معدل المديرية الجهوية	المعدل العام
المجموع الكلي	4388,85	4099,96	4268,31	5284,32	3960,85	4400,46
سعر تكلفة الرغيف الواحد 250 غ	9,50	8,54	8,89	11,01	8,26	9,24
سعر تكلفة الرغيف الواحد 200 غ	**7,62**	**7,12**	**7,41**	**9,17**	**6,88**	**7,64**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة

إن هذه الفرضية تعتبر مقبولة بالنظر إلى أنه ليس لها أثر كبير على القدرة الشرائية للمستهلك حيث أن الدراسات تؤكد على أن 3 ملايين رغيف من أصل 40 مليون رغيف منتج يوميا توجه للقمامة. إن هذا الحل قد يسهم في ترشيد استهلاك الخبز خاصة وأن غالبية المخابز لا تحترم الوزن القانوني للتمكن من الحفاظ على هامش ربح حيث يتراوح الوزن الحقيقي المتعامل به ما بين 170 غ و210 غ.

إن إنقاص الوزن إلى 200 غ (بافتراض ثبات استهلاك عدد الأرغفة) قد يؤدي إلى توفير كبير في كمية الفرينة المستهلكة. فاذا افترضنا أن عدد السكان لسنة 2010 حوالي 35 مليون نسمة وأن استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات يساوي 52 كلغ/للفرد/ في السنة فإن كمية الفرينة الموجهة للمخابز تقدر ب 82,1 مليون طن فبالتالي فإن كمية الفرينة الموفرة تساوي 364 ألف طن أي أزيد من 485 ألف طن من القمح اللين حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 13 : كمية الفرينة الموفرة من إنقاص وزن الرغيف

قيمة القمح اللين الموفرة حسب السعر المتوسط لسنة 2012 (328,2 دولار للطن)	كمية القمح اللين الموفرة ب معدل استخلاص 75%(ألف طن)	قيمة الفرينة الموفرة (مليون دج)	كمية الفرينة الموفرة ألف طن	كمية الفرينة الموجهة للمخابز مليون طن	استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات كلغ/للفرد/ في السنة	مجموع السكان لسنة 2010 مليون نسمة
159286400	485,333333	728	364	1،82	52	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بنك معلومات لميناء وهران

1) **رفع سعر البيع إلى 10 دج:** بالنظر إلى أن السعر الحقيقي المطبق[22] حاليا هو 10 دج بالنسبة لغالبية المخابز فان رفع سعر البيع رسميا لن يكون له أي تبعات اجتماعية أو أثر على القدرة الشرائية (رفع السعر لا يكلف الأسرة المتوسطة ذات استهلاك 6 أرغفة سوى زيادة ب 10 دج يوميا أي 300 دج شهريا بينما شهدت أسعار النقل ارتفاعا ب 100% خلال أقل من سنتين).

2) **تقنين وتوجيه الدعم لمستحقيه:** بالنظر إلى أن مادة دعم الفرينة يستفيد منه الجميع دون أن يكون لذلك أثر على سعر تكلفة الخبز الحالي فأن فرضية تخفيض سعر الفرينة من 2000 دج إلى 1500 دج سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج الخبز ب 1,05 دج للرغيف كما هو مبين في الجدول أدناه:

[22] في سوريا ربطة الخبز تساوي 15 ليرة ل 1450غ أي 1.03 ليرة لـ 100غ مقابل 3.4 دج لـ100غ في الجزائر.

الجدول رقم 14 : أثر خفض سعر الفرينة على تكلفة إنتاج الخبز.

الكلف	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النفابة	معدل المديرية الجهوية	المعدل العام
المجموع الكلي (الفرينة ب 1500 دج)	3888,85	3599,96	3768,31	4784,32	3460,85	3900,46
التكلفة الوحدوية للرغيف (الفرينة ب 1500 دج)	8,42	7,50	7,85	9,96	7,22	8,20
التكلفة الوحدوية للرغيف (الفرينة ب 2000 دج)	**9,50**	**8,54**	**8,89**	**11,01**	**8,26**	**9,24**
الفارق	1,08	1,04	1,04	1,04	1,04	1,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة.

3) إن هذا الدعم يستلزم أن يكون هذا النوع من فرينة العجن موجه إلى إنتاج الخبز فقط وأن لا يستعمل لغاية أخرى (حسب بعض الدراسات فان نسبة استهلاك الفرينة في إنتاج الحلويات تتراوح من 7% إلى 10% من مجموع استهلاك فرينة الخبز) وذلك من خلال إنتاج الفرينة في أكياس خاصة مع تكثيف عملية المراقبة وتخصيص مطاحن خاصة لتموين المخابز(إضافة الملح أو مواد أخرى إلى الفرينة من أجل توجيهها إلى إنتاج الخبز). إن الحلول المقترحة لا تكفي على إفرادها، فانه يجب الجمع بين حالتين من بين الثلاثة المقترحة لحل مشكل الخبز حيث أن:

- إنقاص وزن الخبز إلى 200 غ ورفع السعر إلى 10 دج سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من أكثر من 30% من هامش الربح. هذه الفرضية هي الأقرب للواقع وبالتالي لن يكون لها أي تأثير على كافة الأطراف.

- إنقاص وزن الخبز إلى 200 غ وخفض سعر الفرينة إلى 1500 دج مع إبقاء سعر الخبز المحسن 8.5 دج للرغيف سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من 25%.
- رفع السعر إلى 10 دج وخفض سعر الفرينة إلى 1500 دج مع إبقاء وزن الخبز 250 غ سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من 22%.

IV. إشكالية الدعم والحلول المقترحة:

1. البحث عن فهم لإشكالية الدعم:

إن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار بلوغ خمسة أهداف رئيسية هي: [23] ضمان مستوى غذائي متوازن، استهلاك كافي وأمن غذائي لكافة شرائح المجتمع، تحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة والمعوزة، ترشيد وتوفير النفقات العامة، القيام بإجراءات وخطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسيا واجتماعيا وأخيرا السهر على نجاعة الخطوات والإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة. بصفة عامة فان الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والتي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك والقدرة الشرائية للمواطنين وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

كما يجب أن نميز بين نوعيين من الدعم: الدعم المباشر من قبل الدولة من خلال أموال الخزينة العمومية والدعم الضمني الذي يتأتى من خلال دعم المنتجين لبيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق (تسقيف سعر السكر والزيت).لكلا الطريقتين أثرهما، فالدعم المباشر يؤدي إلى اثقال كاهل الخزينة وبالتالي زيادة التضخم وعجز الموازنة أما الدعم الضمني فيؤدي إلى ضرب الاستثمارات والنمو في القطاع الفلاحي ويشجع الاستيراد (دعم الحليب خير مثال على ذلك).

[23] Carol S. Kramer, subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie, Agence pour le développement international, 1990, p18.

إن نظام الدعم في فرع تحويل الحبوب يحوي مجموعة من العيوب والخلل الوظيفي يمكن اختصارها في:[24]

- المحيط والإطار القانوني والتشريعي المعقد والمبهم في أحيان كثيرة، وجود ثغرات قانونية وتقنية تزيد من احتمالية التلاعب بهذا النظام والغش من خلال تحويل الدعم إلى دخل للفاعلين(تجار الجملة والوسطاء...) بدل توجيهه إلى مستحقيه.
- توجيه غير سليم وغير فعال لمستحقيه[25] خاصة في ضل غياب الرقابة الفعالة والتنسيق بين الهيئات الرقابية حيث أن دعم مادة الفرينة يستفيد منها كل شرائح المجتمع وحتى الأجانب (الأغنياء والفقراء يشترون الفرينة والخبز بنفس السعر) بالإضافة إلى وجود التهريب نحو البلدان المجاورة.[26]
- الضبابية وعدم الشفافية في عملية وميكانيزمات الاستيراد(سعر الاستيراد الوطني أكبر من سعر البورصات الدولية) خاصة مع غياب خلية فعالة لمراقبة ومتابعة تطور أسعار القمح الصلب واللين في الأسواق العالمية.
- إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلا عن الاستثمار(قيمة الدعم أكبر من الاستثمار)، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع(خاصة المنافسة على السعر).

V. الحلول المقترحة:

إن الحلول المقترحة لترشيد الدعم يمكن اختصارها في مجموعة من الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تحول دونما توجيه الدعم لغير مستحقيه من خلال تحسين الشفافية في دورة التوزيع بغرض إيصال الدعم إلى مستحقيه من الفئات ذوو الدخول الضعيفة والحيلولة دون تحويل الدعم إلى دخل مجموعة من المتربحين

[24] Conseil de la concurrence au Maroc, Étude sur les produits subventionnes dans le cadre du système de compensation, Juin 2012.

[25] تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول نذره وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر 2011، ص 114.

[26] 20% من الأغنياء في المغرب يستفيدون من 40 % من الدعم مقابل 10 إلى 20% فقط من محدودي الدخل بل إن هذه النسبة تنخفض في القرى بسبب ضعف هياكل تخزين المواد الغذائية.

والوسطاء مع خلق آليات وصندوق وطني لدعم المؤسسات الخاصة والعامة التي تساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار مع وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى تتماشى مع الأهداف المشتركة لكافة المتعاملين في فرع تحويل الحبوب. فضلا عن ذلك فان تحديث وسائل الرقابة، التنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة(جمارك، ضرائب، الديوان الوطني للحبوب، التجارة،....) وترقية المنافسة (مجلس منافسة أكثر فاعلية في تنظيم السوق) تعد أهم محور في إصلاح وترشيد الدعم.

لكن السؤال المطروح: ما فائدة ونجاعة إصلاح نظام دعم مبني فقط على حلول تقنية؟، في هذا الصدد فإن تفكيرنا ينصب على إبراز أثر إلغاء الدعم على الأصعدة التالية:

1. الأثر المحتمل على ميزانية الدولة :

بالنظر إلى غياب المعلومات الدقيقة حول استهلاك القمح اللين وكدا قيمة الدعم الموجه في هذا الصدد، فإن منهجيتنا تقوم على حساب قيمة الدعم الموفرة من خلال ضرب قيمة الدعم للطن الواحد (حسب تقلبات سعر القمح في البورصات الدولية) في الكميات الموجهة للدعم مع افتراض أن الكميات المستوردة كلها موجهة للدعم.

الجدول أدناه يبين أن قيمة الدعم وفق سعر شراء الحبوب المحلية المقدر ب 3500 دج للقنطار (حوالي 420 دولار للطن) سوف يحقق توفيرا في الميزانية بأزيد من 104 مليار دينار. فادا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب25% من مجموع الاستهلاك الكلي فان قيمة دعم القمح اللين الكلي قد تتعدى 130 مليار دينار أي حوالي 43,33% من مجموع دعم المواد الغذائية (300 مليار دينار). بالإضافة إلى القمح اللين فان القمح الصلب يستفيد من دعم يقدر ب 7245,6 دج للطن(ب 360 دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني)، فادا كانت الكمية المستوردة من القمح الصلب خلال سنة 2012 حوالي 1580 ألف طن أي أن قيمة الدعم تبلغ حوالي 44,11 مليار دينار.

الجدول رقم 15 :قيمة الدعم الموجه إلى القمح اللين حسب تقلبات السعر العالمي

	الأسعار دون تدعيم 300دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 330دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 350دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 400 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 420 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 450 دولار للطن	المعدل العام ب366 دولار للطن
كلفة شراء الحبوب	25038	27541,8	29211	33384	35053,2	37557	30546,36
سعر البيع للمطاحن	13000	13000	13000	13000	13000	13000	13000
الدعم الموفر(دج للطن)	12038	14541,8	16211	20384	22053,2	24557	17546,36
الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)	4716000	4716000	4716000	4716000	4716000	4716000	4716000
قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)	56771,208	68579,1288	76451,076	96130,94	104002,89	115810,81	82748,63

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

كلفة شراء الحبوب احتسبت على أساس سعر الشراء زائد معدل أعباء الشراء المقدرة ب 7% من سعر الشراء.

الجدول رقم 16: قيمة الدعم الموجه إلى القمح الصلب حسب تقلبات السعر العالمي

	الأسعار دون تدعيم 360 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 380دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 400 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 420 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 450 دولار للطن	الأسعار دون تدعيم 540 دولار للطن
سعر شراء الحبوب	**30045,6**	31714,8	33384	35053,2	37557	**45068,4**
سعر البيع للمطاحن	**22800**	22800	22800	22800	22800	**22800**
الدعم الموفر(دج للطن)	**7245,6**	8914,8	10584	12253,2	14757	**22268,4**
الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)	**1580000**	1580000	1580000	1580000	1580000	**1580000**
قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)	**11448,048**	14085,384	16722,72	19360,056	23316,06	**35184,072**

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

كلفة شراء الحبوب احتسبت على أساس سعر الشراء زائد معدل أعباء الشراء المقدرة ب 7% من سعر الشراء.

فإذا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب45 % من مجموع الاستهلاك الكلي فان قيمة الدعم الموجه للفلاحين باعتبار سعر البيع للمطاحن هو 22800 دج للطن يساوي قيمة الدعم الموفر عند سعر 540 دولار للطن مضروب في 45 % والذي يبلغ 15,65766مليار دينار وبالتالي ترتفع قيمة دعم القمح الصلب إلى 27 مليار دينار وقيمة دعم الحبوب (اللين والصلب) إلى 157 مليار دينار أي 52% من مجموع الدعم.

2. الأثر المحتمل على سعر المنتجات النهائية:

أ. الفرينة والخبز

لقياس أثر إلغاء الدعم على أسعار البيع للمنتجات النهائية فإننا قمنا بحساب أسعار التكلفة حسب تغيرات أسعار شراء القمح الصلب. فادا اعتبرنا أن سعر بيع القمح اللين للمطاحن يساوي سعر شراء القمح اللين المحلي أي 3500 دج للقنطار فإننا سعر بيع الفرينة يصبح 4205 دج للقنطار أي بارتفاع قدره 110% (باعتبار ثبات أعباء إنتاج الفرينة ب 570 دج للقنطار وهامش الربح ب 130 دج للقنطار) وبالتالي يصبح سعر بيع رغيف الخبز الغير مدعم ب 14,15 دج. هذا يعني أن إلغاء الدعم وتحرير الأسعار سوف يؤدي إلى رفع سعر رغيف الخبز إلى 15 دج أي بنسبة 50% بينما يوفر حوالي 130 مليار دينار.

أما فيما يخص تأثير حجم التعبئة على أسعار البيع عند تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية فإننا يجد أن نذكر أن محدودي الدخل يميلون إلى اقتناء شراء الفرينة الغير معبئة بوزن 1كغ و2كغ وبما أن معدل سعر الكيلوغرام من الفرينة المعبئة (ذات النوعية الرفيعة) هو 50 دج (45 دج باقتطاع تكلفة التعبئة أي 4500 دج للقنطار) والغير معبئة(نوعية عادية) هو 35 دج(3500 دج للقنطار) فأن الدعم لن يكون له أثر إلا في حالة 330 دولار للطن في حالة الفرينة الغير معبئة و450 دولار للطن في حالة الفرينة المعبئة.

الجدول رقم 17: تطور أسعار وكلف الفرينة والخبز حسب تقلبات السعر العالمي

الأسعار دج/قنطار	الأسعار المدعمة	الأسعار دون تدعيم $33	الأسعار دون تدعيم $40	الأسعار دون تدعيم $42	الأسعار دون تدعيم $45
سعر شراء الحبوب	2574	2574	3120	3276	3510
أعباء ومصاريف الشراء	180,18	180,18	218,4	229,32	245,7
تكلفة الشراء	2754,18	2754,18	3338,4	3505,32	3755,7
الدعم	00	00	00	00	00
سعر بيع للمطاحن	1300	2754,18	3338,4	3505,32	3755,7
كلفة انتاج الفرينة	1870	3324,18	3908,4	4075,32	3755,7
هامش الربح	130	130	130	130	130
سعر بيع الفرينة	2000	3454,18	4038,4	4205,32	4455,7
نسبة الزيادة	00	72,709	101,92	110,266	122,785
تكلفة الخبز	4400	5854,18	6438,4	6605,32	6855,7
التكلفة الوحدوية للخبز	9,16	12,19	13,41	13,76	14,28
نسبة الزيادة	00	33,05	46,33	50,12	55,81
سعر بيع بهامش 10 %	10,08	13,42	14,75	15,14	15,71

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة–وهران–

ب. السميد:

إن الدعم الحالي بسعر 3000 دج للقنطار (360 دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني) يكلف الخزينة أزيد من 724,56 دج/قنطار عند الاستيراد، أما دعم المنتج الوطني والفلاحين فيكلف حوالي 1500 دج للقنطار(سعر الشراء 4500 دج/قنطار ما يعادل 550 دولار للطن عند الاستيراد بينما سعر الاستيراد 3000 دج للقنطار حاليا). إن كان دعم الفلاحين مبررا رغم النجاعة والفاعلية الاقتصادية الضعيفة في القطاع إلا أن دعم المطاحن يفتح أكثر من علامة استفهام خاصة أن إلغاء الدعم لن يكلف المستهلك سوى زيادة ب124 دج للقنطار (باعتبار سعر القمح الصلب 360 دولار للطن

وسعر البيع الحقيقي للمستهلك 4400 دج بدلا عن معدل السعر الرسمي المقدر ب 3800 دج) أي بزيادة 20%.

الجدول رقم18 : تطور أسعار وكلف السميد حسب تقلبات السعر العالمي

الأسعار دج/قنطار	الأسعار المدعمة ب36 دولار	الأسعار دون تدعيم ب 36 دولار	الأسعار دون تدعيم 42 $	الأسعار دون تدعيم 40 $	الأسعار دون تدعيم 45 $	الأسعار دون تدعيم 50 $	الأسعار دون تدعيم 54 $
سعر شراء القمح الصلب	2808	2808	3276	3120	3510	3900	4212
أعباء ومصاريف الشراء	196,56	196,56	229,32	218,4	245,7	273	294,84
تكلفة الشراء	3004,56	3004,56	3505,32	3338,4	3755,7	4173	4506,84
الدعم	724,56	0	0	0	0	0	0
سعر بيع القمح الصلب للمطاحن	2280	3004,56	3505,32	3338,4	3755,7	4173	4506,84
كلفة إنتاج السميد	3022,16	3746,72	4247,48	4080,56	4497,86	4915,16	5249,00
هامش الربح	301,39	301,39	301,39	301,39	301,39	301,39	301,39
سعر بيع السميد (المصنع)	3323,55	4048,11	4548,87	4381,95	4799,25	5216,55	5550,39
نسبة الزيادة	0	20,70	35,01	30,24	42,16	54,09	63,62
سعر البيع بالجملة	3500	4224,56	4725,32	4558,40	4975,70	5393,00	5726,84
سعر البيع للمستهلك الرسمي	3800	4524,56	5025,32	4858,40	5275,70	5693,00	6026,84
سعر البيع للمستهلك الحقيقي	4400	4400	4400	4400	4400	4400	4400
الفارق بين السعر الحقيقي والرسمي	-600	124,56	625,32	458,4	875,7	1293	1626,84
الهامش التجاري عبر مختلف مراحل التوزيع	900	175,44	-325,32	-158,4	-575,7	-993	-1326,84

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

في نفس الوقت فان معدل سعر الكيلوغرام الغير معبئ من السميد يساوي 50 دج والمعبأ ب 60 دج إلى 65 دج فادا طرحنا كلفة التعبئة المقدرة ب 5 دج/كغ على الأكثر فان سعر السميد المتوسط للمستهلك هو 5500 دج للقنطار أي أن إلغاء الدعم مع ارتفاع القمح الصلب إلى 4173 دج أي

500 دولار للطن لن يكون له أي أثر على المستهلك. أما عن التعبئة ب 25 كغ فان سعر القمح الصلب ب 380 دولار للقنطار لن يكون له أي أثر على السعر إذا ما تم احترام الأسعار المقننة.

3. الآثار الاجتماعية والاقتصادية، المباشرة والغير مباشرة لإلغاء الدعم على المستهلك والأعوان الاقتصاديين.

إن هدف أي دعم هو تخفيف آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية على القدرة الشرائية للمواطنين خاصة محدودي الدخل حيث أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى زيادة متوسطة سعر الفرينة بأكثر من 100% و33,46 % بالنسبة للخبز (تقلبات القمح اللين من 330 إلى 450 دولار للطن) أما السميد فسيعرف زيادة 41% (تقلبات القمح الصلب من 360 إلى 540 دولار للطن) مما سوف يكون له انعكاسات سلبية على القيمة الغذائية للمستهلك(تخفيض الكميات ونوعية المنتجات المستهلكة).

حسب الإحصاءات فإن 2 مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر(أي بأقل من دولارين في اليوم) وبالتالي فإنهم يوجهون 51 دج لشراء الخبز أي 30% من دخولهم ما معناه انه في حال ارتفاع سعر الخبز فإنهم سيضطرون لأنفاق 87 دج أي 54,37% من دخلهم. إن الزيادة في السعر حسب السيناريو المتوسط لارتفاع سعر القمح اللين ستؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسر الجزائرية ب 264 دج أسبوعيا وحوالي 1100 دج شهريا و13200 سنويا أي 5,28 مليار دينار لهذه الشريحة (5 أفراد في كل أسرة) كما يمثله الجدول التالي:

الجدول رقم 19 :الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز.

التعيين	المجموع	السعر الحالي	السعر بعد حذف الدعم	الفارق
الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز(وحدة)	44	8,5	14,5	264

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات

كما أن هناك أثر غير مباشر لزيادة سعر الفرينة والسميد على المنتجات الأخرى التي تشكل أهم مدخلاتها كالحلويات والعجائن الغذائية. يجب أن نشير إلى أن هوامش الربح لهذه المواد كبير جدا والتي تستفيد من الدعم فعلى سبيل المثال لا الحصر فان إنتاج كيلوغرام من الحلوى **(gâteaux secs)** يساوي 105 دج/كغ بينما يتراوح سعر البيع ما بين 260 دج إلى 350 دج/كغ حيث تمثل نسبة الفرينة 11.51% ففي حالة ارتفاع سعر الفرينة 100% (4200دج/كغ) فان سعر التكلفة لن يتجاوز 120دج/كغ أي بزيادة 10%. نفس الشيء بالنسبة لبقية المنتجات الأخرى حيث أن إلغاء الدعم يؤدي لا محالة إلى زيادة تنافسية المؤسسات حول السعر وبالتالي تحكم أكبر في التكاليف وسلسلة الإنتاج.

خـاتمة:

يبدو واضحا أن التغيرات السياسية خاصة بعد ما سمي بالربيع العربي وبالنظر للتدهور المستمر للقدرة الشرائية بفعل الزيادة الكبيرة لمعدلات التضخم الذي يهدد السلم الاجتماعي والسياسي، فان الدولة لن تلجأ إلى حلول راديكالية في مجال الدعم وبالتالي لن تكون هناك إصلاحات هيكلية عميقة خاصة على مستوى الاقتصاد الجزئي كتلك التي عرفتها البلاد تطبيقا لبرنامج الإصلاح الهيكلي الموقع مع صندوق النقد الدولي سنة 1995.

أمام عدم قدرة الدولة على ضخ المزيد من نفقات الدعم(تراجع عائدات النفط والميزانية) والزيادة الكبيرة لأسعار الغذاء على المستوى العالمي(عرفت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا ب10% خلال سنة 2012) يطرح السؤال عن كيفية الخروج من هذه الحلقة المفرغة؟ إن الدولة مضطرة عاجلا أم آجلا على الامتثال لقواعد السوق وتحرير الأسعار إلا أنها يجب أن تراعي دورها الاجتماعي في حماية محدودي الدخل على غرار بعض التجارب في العالم كتجربة تركيا التي أنشأت برنامج خاص (Conditional Cash Transfer CCT) الذي يسمح بتحويل أموال نقدية إلى فئات اجتماعية وفقا لشروط معينة تستجيب لأهداف اجتماعية واقتصادية محددة سلفا. كما أن التجربتين الاندونيسية والبرازيلية يمكن أن تثري الأفكار حول توجيه الدعم فقط للأسر المحرومة (إلغاء دعم الفرينة مثلا في الجزائر يوفر 130 مليار دينار بينما يكلف تعويض الأسر تحت خط الفقر 5,28 مليار دينار فقط) والتي تنص على :

- دفع أموال نقدية إلى العائلات الفقيرة في إطار برنامج **"أسرة الأمل"** الاندونيسي وتعويضهم عن الزيادة في الأسعار بالإضافة إلى خدمات اجتماعية أخرى كالصحة والتعليم المجاني.
- برنامج« **Bolsa Familia** » البرازيلي الذي يهدف إلى تحويل مبالغ مالية تتراوح ما بين 18 إلى 135 دولار حسب عدد الأطفال ومستوى الدخل إلى الفقراء خاصة الأمهات عن طريق البطاقات الائتمانية التي تمول شهريا من طرف صندوق خاص. بالإضافة إلى برامج مكملة كالمطاعم والصيدليات الشعبية.

في الأخير، إن الإسراع في تعديل المرسومين التنفيذيان رقم 132/96 و402/07 الخ بأسعار الفرينة، الخبز والسميد يعتبر ضرورة ملحة لإزالة الغموض القانوني وذلك من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة تعكف على تحديد نوعية الفرينة والسميد الموجهة للدعم(إلزام المطاحن بتقديم الخصائص الكيميائية والفيزيائية لمنتجاتهم وإشهار السعر المقترح للمستهلك على أكياس التعبئة)، طرق توزيع هذه المنتجات، وسائل الرقابة والتنسيق بينها والإجراءات العملية التي تمكن من التحرير التدريجي للأسعار وترقية المنافسة بين كافة المتعاملين الاقتصاديين. نعتقد أن إيجاد برامج فعالة لدعم الفئات المحرومة حسب معدلات الدخل ودعم الاستثمارات المنتجة حسب الفاعلية الاقتصادية(التحكم في صيرورة الإنتاج والتكاليف) قد تكون الإجراءات الواجب إتباعها من أجل ترشيد الدعم والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. المرسوم التنفيذي رقم 96/ 132 المؤرخ في 13 أفريل 1996 يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع
2. إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات لسنة 2008
3. عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان 2007، جامعة باتنة، ص 228.

4. القرار الوزاري المؤرخ في 21 مايو 1991 المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.
5. تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول نذره وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر 2011، ص 114.

المراجع باللغة الأجنبية:

6. Ahmed Bouyacoub, La spéculation a amplifié l'inflation, EL WATAN, N° du 09.04.12
7. Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de l'Industrie et Développement des PME, Janvier- Mars 2007.
8. Belghazi S., Jouve A.-M., Kheffache Y, La filière des céréales dans les pays du Maghreb : cons tante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes, Sér. B / n°14, 1995 - Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000
9. USDA, OCDE بنك المعلومات
10. Terrones Gavira et PH. Burny, le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années, Février 2012.
11. Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de la Nutrition, FAO, 2005.
12. Perspectives des politiques agricoles en Afrique du Nord, étude de CIHEAM et l'agence française de développement AFD, options méditerranéens : Série B, ETUDE ET Recherche, N°64,2009.
13. Omar Bouazouni, Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens, Octobre 2008.
14. Rapport de Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du ministère de l'industrie et développement des PME, Janvier- Mars 2007.

15. CLAUDE Falgon, La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet de La Réforme de La Commercialisation Des Céréales, Royaume du Maroc USAID/Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire, Juin 1993.
16. Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010.